

زيارة رئيس الجمهورية إلى مصر: بين ساحة سياسية وطنية متحركة وإقليم يُعاد ترتيبه

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

يُخفي دعمه السياسي والمالي لحكومة السراج، والتي تركت المجال للحكومة الجديدة المُنبثقة عن الحوار الذي احتضنته الدولة التونسية أشغاله في 2020.

منذ تنصيب حكومة فائز السراج بعد مؤتمر الصخيرات في المغرب، توجهت تركيا نحو لعب أدوار محورية في الساحة الليبية، حيث تتحدث بعض التقارير الدولية على ما يقرب من 120 مليار دولار كاستثمار تركي مباشر، دون أن نتغافل على التواجد العسكري ودعم بعض الأطراف السياسية. كما تمكنت تركيا من إعادة رسم الحدود البحرية مع ليبيا، ما سوف يتيح لها ضمان طريق بحري آمن لمشروع "السيال التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا. إثر تنصيب الحكومة الليبية الجديدة، والتوجه نحو مصالح وطنية شاملة، توجهت أنظار المتنافسين حول الساحة الليبية نحو الاتفاق على إعادة ترتيب خارطة التحالفات والتوجه نحو رعاية مصالحها الاقتصادية، حيث تُوجّه الأنظار نحو ملف إعادة إعمار ليبيا والاستفادة من الثروات الطبيعية وتنظيم تواجده القوى الدولية على أرضية المصالح المشتركة.

تحدث بعض المتابعين للشأن العام الوطني على ضرورة أن تتحرك الدبلوماسية التونسية باتجاه الاستفادة من المصالح الليبية، وأن تلعب دورها الطبيعي والهام في ظرف اقتصادي خانق، خاصة وأن تونس كانت البلد الذي احتضن المؤتمر الدولي حول ليبيا، وساهم في تقريب وجهات النظر بين مختلف الفاعلين. نُشير إلى أن زيارة رئيس الجمهورية إلى مصر، كانت لا حقة لزيارة خاطفة أداها إلى ليبيا حيث كانت تونس أول دولة يقوم رئيسها بقاء الحكومة الليبية الجديدة.

تباينت ردود الأفعال حول زيارة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى مصر في التاسع من أبريل الجاري. حيث وُصفت من قبل بعض المتابعين بأنها فرصة هامة لكسر الجمود الدبلوماسي للدولة التونسية، في حين اعتبر البعض الآخر، أن مُخرجات هذه الزيارة لن تكون بحال من الأحوال، ذات فائدة على الواقع السياسي والاقتصادي التونسي. تأتي هذه الزيارة في سياق وطني يتميز بتعمق الأزمة السياسية بين مكونات المشهد السياسي من رئاسة الجمهورية، البرلمان ورئاسة الحكومة. حيث لازالت أزمة التحوير الوزاري والمحكمة الدستورية وقضايا الحوار الوطني وترتيبات إدارة أزمة "الكوفيد"، تُلقي بظلالها على الساحة الوطنية.

من جهة أخرى، لا يمكن عزل زيارة رئيس الجمهورية إلى مصر، عن تطورات الإقليم خاصة الساحة الليبية وما شهدته من إعادة ترتيب البيت الداخلي، وتبويب التحالفات الإقليمية والدولية. من المتأكد أن الدولة المصرية تُعتبر لاعبا رئيسيا في الساحة الليبية، ولا يمكن بحال من الأحوال تجاوز قدراتها على التأثير فيما يحدث سياسيا وعسكريا في ليبيا، حيث تؤثر بقدر ما على جزء من مفاصل العملية السياسية هناك، ولا تُخفي تحالفاتها ودعمها لبعض القوى السياسية الليبية. لم تتخلف مصر عن المشاركة في مؤتمر برلين في 2020، إضافة إلى التدخلات العسكرية للجيش المصري في الشرق الليبي، مع التواجد المكشوف على الأرض الليبية. الأمر الملفت، أنه بعد زيارة قيس سعيد إلى مصر، تحدثت مصادر رسمية مصرية عن تقاطع مصالح مصر في خاصرتها الجغرافية الغربية، مع التواجد التركي الذي يُعتبر لاعبا رئيسيا لا

مع تحصيل دعم سياسي أو أبعد من ذلك، حتى يواصل رئيس الجمهورية خطابه التصعيدي ومعارضته للحوار حول المسائل السياسية العالقة والمُؤجلة.

قد يجد هذا الرأي تبريراته من خلال كلمة قيس سعيد للتهنئة بشهر رمضان، حيث تُعبّر رمزية المكان (جامع الزيتونة)، ومضمون الخطاب (مسلمين وليس إسلاميين)، على محمول سياسي يزيد من تعميق الهوة بينه وبين باقي أطراف العملية السياسية.

إن توقيت الزيارة وطبيعتها، مضافا إلى ذلك مواصلة رئيس الجمهورية ترديد نفس الخطاب والمفردات التي تعوّد استعمالها في كل مناسبة، يفهم منه أن دعم تونس لمصر في صراعها مع أثيوبيا، يوازيه تحصيل دعم مصري لرئيس الجمهورية في صراعه السياسي مع مكونات المشهد السياسي التونسي (التحالف الداعم للحكومة)،

وأيا، دعم بلد إقليمي متواجد بقوة في ليبيا(مصر) على حساب طرف آخر(تركيا). ربما هو تحالف الضرورة السياسية الذي ينطلق من ساحة سياسية وطنية متحركة، تُبنى بأحداث جديدة وغير متوقعة في سياق الانتقال الديمقراطي، لكنها منتظرة قياسا بحجم منسوب التوتر السياسي الذي تشهده الساحة السياسية الوطنية. ينتظر بعض المتابعين ما يمكن أن يُضيفه تدخل بعض القوى الإقليمية، في علاقة بالساحة الليبية وربما الساحة التونسية. انطلاقا من إقليم يُعاد ترتيب أوضاعه بعد عقد من الصراع بين أبناء الوطن الواحد(ليبيا)، تترد توافقات المصالح الإقليمية مع مخططات الفاعل السياسي التونسي والتي انفلتت من عقابها ولم تعد تحتل العودة إلى الوراء.

لم تستجب مُخرجات الزيارة لحجم الرهانات المطروحة على المستوى المحلي، رغم أهمية أبعادها الرمزية من جانب تمكين الحكومة الليبية الجديدة من دعم سياسي رسمي. لكن الزيارة التي أداها رئيس الجمهورية إلى الدولة المصرية، أسالت الكثير من الحبر وفتحت باب النقاش على مصراعيه. الملفت أن رئيس الجمهورية حضي باستقبال استثنائي، تغيرت أثناءه بعض تفاصيل البروتوكول الرسمي الذي تعتمده الدولة المصرية عند استقبالها لرؤساء الدول.

كما أن رئيس الجمهورية قيس سعيد صرح بدعم الدولة التونسية للموقف المصري من ملف سد النهضة، وأعلن عن اصطاف تونس إلى جانب مصر في صراعها ضد أثيوبيا. هذا الدعم الرسمي، سيكون له وقع دبلوماسي مهم ستحاول مصر استثماره لآخر لحظة، خاصة وأن تونس تتأسس الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي.

ربما تُفكر الدبلوماسية المصرية في اقتلاع اعتراف دولي بسيادتها على مياه النيل أو مخالفة أثيوبيا للمعاهدات الدولية المنظمة لمسألة المياه بين الدول، مُستغلة الدعم التونسي الرسمي وترأسها لمجلس الأمن الدولي. تتساءل عن عائدات هذه الزيارة على الواقع التونسي، بعد أن اقتلعت مصر مساندة مبدئية ورسمية من رئيس الجمهورية المسؤول الأول عن الدبلوماسية والعلاقات الخارجية. لا يمكن التغاضي عن الموقف الرسمي المصري من ثورات الربيع العربي وعداؤها لبعض القوى السياسية.

لذلك ذهب بعض المحللين إلى أن زيارة قيس سعيد إلى مصر تُؤجّت بالحصول على معلومات أمنية تخص القوى السياسية التي تتناقض سياسيا مع رئيس الجمهورية.